شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا ش.م.م

رأس المال المرخص به ٤ مليار جنيه – رأس المال المصدر ٩٠٩ مليون جنيه

السادة / البورصة المصرية

ادارة الافصاح

تحية طيبة و بعد

نتشرف بأن نرفق طيه صورة طبق الأصل من تقرير مراقب الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات على الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/٢/٢٨ ورد الشركة عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مسئول علاقات المستثمرين

أشرف محمد ابراهيم

تحريراً في ٢٠١٨/٤/١٩ م

١١٠ شارع القصر العينى - مبنى بنك التنمية الزراعية - القاهرة - الرقم البريدى ١١٦٢٣

تليفون : ٣/ ٢٧٩٣١٩٨٢ (٢٠٢+) فاكس : ٢٧٩٣١٩٨٤ (٢٠٢+)

رئاسة الإدارة المركزية للشركات المشتركة
وصل
رقم | التاريخ / الوقت
٨١٦ | ٢٠١٨/٤/١٩ تقرير

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة المالية

على الشركات المشتركة

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

"شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا"

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا عن الفترة المالية المنتهية في ٢٨فبراير ٢٠١٨.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا في ١٩/٤/٢٠١٨

وكيل الوزارة

القائم بأعمال وكيل الجهاز

مع خالص تحياتي

(محاسبة /دلال عبد الموجود عبد الله)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة المالية
على الشركات المشتركة

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة قناة السويس
لتوطين التكنولوجيا عن الفترة المالية المنتهية في ٢٨فبراير٢٠١٨

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

المقدمة:

قمنا بإجراء فحص محدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا في ٢٨ فبراير٢٠١٨ والبالغ إجمالي الأصول بها نحو١,٦٨٢مليار جنيه، وكذا قائمة الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا فقط في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد باننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

اساس ابداء استنتاج متحفظ

وبناء على الفحص المحدود الذي قمنا به تحقيقاً لهذا الغرض وفى ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الادارة فقد تبين لنا ما يلي:

- قامت الشركة بتنفيذ قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥بشأن اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد رئيس جامعة ٦أكتوبر لتوثيق ملكية استثمارات الشركة في رأس مال الجامعة والتي تساهم فيها بنحو ٩٥٥,٧٠٠مليون جنيه بنسبة مساهمة ٩٩,٦٨% وبدراسة كافة المستندات المتاحة حاليا لدي الشركة والتي تم موافاة الجهاز بها "تعتبر أدلة اثبات جديدة تؤكد مساهمات الشركة في رأسمال الجامعة والتي تم استعراضها بالكامل ضمن تقارير الجهاز المبلغة للشركة وآخرها تقريرنا التفصيلي المبلغ برقم (٦٧) بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢، وكذا تقرير الجهاز- المعروض علي الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩- عن فحص القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/٨/٣١ المبلغ للشركة برقم (٣٦٤٦) بتاريخ ٢١/ ٢٠١٧/١١".

ومازالت كافة القضايا القانونية المرفوعة من الشركة ضد كل من رئيس الجامعة (بصفته الممثل القانوني للجامعة)، والسيد/سيد تونسي محمود (بصفته رئيس مجلس أمناء الجامعة، ورئيس مجلس ادارة الشركة والعضو المنتدب سابقاً) متداولة بالقضاء وبعض الجهات الأخرى للتحقيق طبقاً لما ورد بتقرير المستشار القانوني للشركة والمؤرخ ٢٠١٨/٤/٤بشأن اثبات صحة مساهمات الشركة في رأسمال الجامعة، والتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بالشركة وبمساهمي المال العام بها.

- لم تقم الشركة باثبات نصيبها من عائد استثماراتها في رأسمال جامعة ٦أكتوبر عن الفترة المالية من ٢٠١٥/٩/١ حتي ٢٠١٨/٢/٢٨وفقاً لطريقة حقوق الملكية التزاماً بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "استثمارات في شركات شقيقة" حيث لم تواف الشركة بالقوائم المالية للجامعة عن تلك الفترة - لوجود نزاع قضائي بينهم ولم يتم البت فيه حتي تاريخه- ما عدا القوائم المالية للجامعة في ٢٠١٦/٨/٣١ الواردة للشركة في سبتمبر٢٠١٧ وقد تم رفضها من قبل الشركة لعدم سلامة هذه القوائم ومخالفتها للمستندات والوقائع الثابتة بصفة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا هي المالك لجامعة ٦أكتوبر بنسبة ٩٩,٦٨% من رأسمال الجامعة .

- لم يتم حتي تاريخه انهاء النزاع القانوني القائم بين الشركة وجامعة ٦أكتوبر وعلي الرغم من ذلك قامت الشركة طبقاً لقرار مجلس ادارتها المنعقد بجلسته رقم (١٣٨) بتاريخ ٢٠١٨/٢/٥ بتسوية رصيد الاستثمارات في شركات شقيقة بمبلغ ٦٥,٠٧٧مليون جنيه- عائد استثماراتها من نتائج أعمال جامعة ٦أكتوبر في ٢٠١٥/٨/٣١والتي تم الغائها بقرار مجلس أمناء الجامعة رقم (٥٦) – وذلك خصماً من المسدد من جامعة ٦أكتوبرخلال شهري أكتوبر ونوفمبر٢٠١٧بمبلغ ٦٠,٦٣٢مليون جنيه والباقي بنحو٤,٤٤٥مليون جنيه تم تسويته خصماً علي الارصدة الدائنة المستحقة للجامعة لدي الشركة (حساب المستحق إلي اطراف ذات علاقة).

- يتعين موافاة الجهاز بما تم الانتهاء اليه من اجراءات بشأن مخاطبة كل من الجهات المعنية المتمثلة في (وزير التعليم العالي، ورئيس مجلس الجامعات الخاصة والأهلية، وأمين مجلس الجامعات الخاصة والأهلية) لتفعيل قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم (١٣٦) والمنعقد بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٥بشأن تشكيل مجلس امناء للجامعة (بصفته جماعة المؤسسين لجامعة ٦ أكتوبر) التزاماً لأحكام المادة (٦) من قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة٢٠٠٩ والذي ينص علي أن" يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل علي النحو الذي تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم٠٠٠"، وكذا التزاماً لأحكام المادة (١٨) من اللائحة الداخلية للجامعة التي تنص علي" يشكل مجلس الأمناء بثلثي الأعضاء من جماعة المؤسسين على أن يكون للشخص الاعتباري المؤسس عدد من الأعضاء في مجلس الأمناء بما يتفق مع نسبة مساهمته في رأسمال الجامعة".

- يتعين إعداد دراسة للاضمحلال في قيمة بعض الأصول وذلك لمواجهة ما يلي:

- الاضمحلال في قيمة بعض الأصول المؤجرة التي قد تنتج من احتمال فسخ عقود التأجير التمويلي المبرمة مع الجامعة (عقد أرض وبناء مبني القدس) ومعاهد (شيراتون، أكتوبر) التزاماً بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة المالية
على الشركات المشتركة

للشركة المنعقدة في ٢٠١٦/٣/٩ وقد تم اختيار عضو واحد فقط مستقل بجلسة مجلس الادارة رقم ١١٤ المنعقدة في ٢٠١٦/٣/١٠والذي تقدم باستقالته لمجلس إدارة الشركة رقم (١١٩) بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٩.

- مازال الجهاز عند رأيه من ضرورة قيام الشركة باتخاذ اللازم نحو اعداد الدراسات اللازمة لتوفير مصادر التمويل اللازمة للنهوض بالشركة وتفعيل باقي أغراض أنشطتها المدرجة بنظامها الأساسي خلاف نشاط التأجير التمويلي مع التوسع في نشاط التأجير التمويلي لما يعود على الشركة بالنفع وتعظيم إيراداتها، خاصة في ضوء عدم قدرة الشركة على تحصيل عائد استثماراتها من الجامعة وكذا القيمة الإيجارية لبعض عقود التأجير التمويلي المبرمة مع الجامعة والمعاهد.

-عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في٢٠١٨/٢/٢٨ حيث بلغت التزاماتها المتداولة ومستحقة السداد خلال عام نحو ٣٥٨ مليون جنيه في حين بلغت أصولها المتداولة نحو ١٥٤ مليون جنيه مما يشير إلى وجود خلل بالهيكل التمويلي للشركة.

الاستنتاج: -

وفى ضوء فحصنا المحدود باستثناء ما جاء في الفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في٢٨فبراير٢٠١٨ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ.

تحريراً في:٢٠١٨/٤/١٩

مراقب الحسابات

محاسب/ محمد عبد الحميد ابراهيم
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

المدير العام

محاسبة/ هويدا السيد صابر

رئيس القطاع

محاسبة/ جيهان متولي عبد الهادي

يعتمد ،،،

وكيل الوزارة

القائم بأعمال وكيل الجهاز

(محاسبة /دلال عبد الموجود عبد الله)

شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا ش.م.م

رأس المال المرخص به ٤ مليار جنيه – رأس المال المصدر ٩٠٩ مليون جنيه

السادة / البورصة المصرية
ادارة الافصاح

تحية طيبة وبعد

بالإشارة الى تقرير مراقب الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا عن الفترة المالية المنتهية في ٢٨ فبراير ٢٠١٨ والمسلم للبورصة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٩ نحيطكم برد الشركة على ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات كالتالي :

الملاحظة :-

قامت الشركة بتنفيذ قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥بشأن اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد رئيس جامعة ٦أكتوبر لتوثيق ملكية استثمارات الشركة في رأس مال الجامعة والتي تساهم فيها بنحو ٩٥٥,٧٠٠مليون جنيه بنسبة مساهمة ٩٩,٦٨% وبدراسة كافة المستندات المتاحة حاليا لدي الشركة والتي تم موافاة الجهاز بها "تعتبر أدلة اثبات جديدة تؤكد مساهمات الشركة في رأسمال الجامعة والتي تم استعراضها بالكامل ضمن تقارير الجهاز المبلغة للشركة وآخرها تقريرنا التفصيلي المبلغ برقم (٦٧) بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢، وكذا تقرير الجهاز- المعروض علي الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩- عن فحص القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/٨/٣١ المبلغ للشركة برقم (٣٦٤٦) بتاريخ ٢١/ ٢٠١٧/١١".

ومازالت كافة القضايا القانونية المرفوعة من الشركة ضد كل من رئيس الجامعة (بصفته الممثل القانوني للجامعة)، والسيد/سيد تونسي محمود (بصفته رئيس مجلس أمناء الجامعة، ورئيس مجلس ادارة الشركة والعضو المنتدب سابقاً) متداولة بالقضاء وبعض الجهات الأخرى للتحقيق طبقاً لما ورد بتقرير المستشار القانوني للشركة والمؤرخ ٢٠١٨/٤/٤بشأن اثبات صحة مساهمات الشركة في رأسمال الجامعة، والتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بالشركة وبمساهمي المال العام بها.

- لم تقم الشركة باثبات نصيبها من عائد استثماراتها في رأسمال جامعة ٦أكتوبر عن الفترة المالية من ٢٠١٥/٩/١ حتي ٢٠١٨/٢/٢٨وفقاً لطريقة حقوق الملكية التزاماً بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "استثمارات في شركات شقيقة" حيث لم تواف الشركة بالقوائم المالية للجامعة عن تلك الفترة - لوجود نزاع قضائي بينهم ولم يتم البت فيه حتي تاريخه- ما عدا القوائم المالية للجامعة في ٢٠١٦/٨/٣١ الواردة للشركة في سبتمبر٢٠١٧ وقد تم رفضها من قبل الشركة لعدم سلامة هذه القوائم ومخالفتها للمستندات والوقائع الثابتة بصفة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا هي المالك لجامعة ٦أكتوبر بنسبة ٩٩,٦٨% من رأسمال الجامعة .

- لم يتم حتي تاريخه انهاء النزاع القانوني القائم بين الشركة وجامعة ٦أكتوبر وعلي الرغم من ذلك قامت الشركة طبقاً لقرار مجلس ادارتها المنعقد بجلسته رقم (١٣٨) بتاريخ ٢٠١٨/٢/٥ بتسوية رصيد الاستثمارات في شركات شقيقة بمبلغ ٦٥,٠٧٧مليون جنيه- عائد استثماراتها من نتائج أعمال جامعة ٦أكتوبر في ٢٠١٥/٨/٣١والتي تم الغائها بقرار مجلس أمناء الجامعة رقم (٥٦) – وذلك خصماً من المسدد من جامعة ٦أكتوبرخلال شهري أكتوبر ونوفمبر٢٠١٧بمبلغ ٦٠,٦٣٢مليون جنيه والباقي بنحو٤,٤٤٥مليون جنيه تم تسويته خصماً علي الارصدة الدائنة المستحقة للجامعة لدي الشركة (حساب المستحق إلي اطراف ذات علاقة).

- يتعين موافاة الجهاز بما تم الانتهاء اليه من اجراءات بشأن مخاطبة كل من الجهات المعنية المتمثلة في (وزير التعليم العالي، ورئيس مجلس الجامعات الخاصة والأهلية، وأمين مجلس الجامعات الخاصة والأهلية) لتفعيل قرار مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم (١٣٦) والمنعقد بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٥بشأن تشكيل مجلس امناء للجامعة (بصفته جماعة المؤسسين لجامعة ٦ أكتوبر) التزاماً لأحكام المادة (٦) من قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة٢٠٠٩ والذي ينص علي أن" يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل علي النحو الذي تبينه اللائحة الداخلية لها من بين المؤسسين وغيرهم٠٠٠"، وكذا التزاماً لأحكام المادة (١٨) من اللائحة الداخلية للجامعة التي تنص علي" يشكل مجلس الأمناء بثلثي الأعضاء من جماعة المؤسسين على أن يكون للشخص الاعتباري المؤسس عدد من الأعضاء في مجلس الأمناء بما يتفق مع نسبة مساهمته في رأسمال الجامعة".

الرد :

مرفق تقرير بموقف القضايا مؤرخ فى ٢٠١٨/٤/٤ من المستشار القانوني للشركة /عماد الدين فصيح المكلف برفع ومتابعة القضايا المتداولة بين الشركة والجامعة بناء على قرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥ يوضح كل ما يستجد بشأن موقف الانذارات و البلاغات و الدعاوى ، وسيتم موافاتكم بالقوائم المالية الدورية والسنوية لجامعة ٦ أكتوبر فور الحصول عليها لأثبات نصيب الشركة المستحق عن عوائد الاستثمارات فى راس مال الجامعة بنسبة ٩٩.٦٨% من فائض الجامعة عن الفترات المالية من ٢٠١٥/٩/١حتي ٢٠١٨/٢/٢٨ ، وتبذل ادارة الشركة جهدها فى تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير ، كما وافق مجلس الادارة (بصفته جماعة المؤسسين لجامعة ٦ أكتوبر) بجلسته رقم (١٣٦) والمنعقد بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٥ على تشكيل مجلس امناء للجامعة وجارى متابعة الاجراءات مع مجلس الجامعات الخاصة التزاماً لأحكام المادة (١٨) من اللائحة الداخلية للجامعة التي تنص علي" يشكل مجلس الامناء بثلثي الاعضاء من جماعة المؤسسين علي ان يكون للشخص الاعتباري المؤسس عدد من الاعضاء في مجلس الامناء بما يتفق مع نسبة مساهمته في رأسمال الجامعة وجارى المتابعة مع الجهات المختصة ويتم موافاتكم بردهم حين وروده للشركة ٠

أما بشأن تحفظ الجهاز على رصيد الاستثمارات فى شركات شقيقة لأجراء قيد التسوية بعالية فان مجلس الادارة بجلسته رقم (١٣٨) والمنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٥ وافق على اعتماد القوائم المالية وتصويب حساب الاستثمارات المالية في رأس مال جامعة ٦ أكتوبر ليصبح ٩٥٥.٧ مليون جنيه بنسبة ٩٩.٦٨% وان تعتبر المبالغ المستحقة على الجامعة والتي تمثلت في ارباح اعلن عنها وتم حجبها وقيمتها ٦٥.٠٧٧ مليون جنيه وكذلك اقساط التأجير التمويلي المستحقة وفقا لعقود التأجير التمويلي تعتبر كدين على الجامعة ويخصم منه ما تم دفعة نقدا وهو ٦٠٦٣٢٠٩٢.٣٨ جم (فقط ستون مليون وستمائة وأثنان وثلاثون الف واثنان وتسعون جنيها و١٠٠/٣٨ لاغير) ، ويظل عائد الاستثمار المستحق للشركة عن الاعوام من ٢٠١٥/٩/١ حتى الان لم تدفعه الجامعة وتستكمل الشركة الاجراءات القانونية للحصول على كامل حقوقها من الجامعة اما بشأن القضايا والتحقيقات والتى ما زالت متداولة قضائيا بين الشركة والجامعة فانه فور صدور احكام قضائية بشأنها لصالح الشركة سيتم تسوية المبالغ والمتعلقات المالية بين الشركة والجامعة بالشكل الذى يعود بالنفع علي الشركة والجامعة ٠

الملاحظة :

- يتعين إعداد دراسة للاضمحلال في قيمة بعض الأصول وذلك لمواجهة ما يلي:

- الاضمحلال في قيمة بعض الأصول المؤجرة التي قد تنتج من احتمال فسخ عقود التأجير التمويلي المبرمة مع الجامعة (عقد أرض وبناء مبني القدس) ومعاهد (شيراتون، أكتوبر) التزاماً بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) الخاص بالاضمحلال في قيمة الأصول، والمرفوع بشأنها ثلاث دعاوي مازالت متداولة بالقضاء وتم احالتها للخبير لمباشرتها طبقا لما ورد بتقرير المحامي للشركة المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٢.
- الانخفاض في قيمة العملاء الظاهر بنحو ٨٢,٢٠٨مليون جنيه في٢٠١٨/٢/٢٨ تتمثل في قيمة أقساط التأجير التمويلي المستحقة علي كل من جامعة ٦أكتوبر بنحو ٦٠,٦٣٢مليون جنيه، وبنحو ٢١,٥٧٦مليون جنيه علي كل من معاهد (شيراتون، أكتوبر) وذلك لانهاء المهلة الممنوحة للمعاهد منذ٢٠١٧/١١/٣٠طبقاً لقرار مجلس الإدارة المنعقد بجلسته رقم (١٠٢) بتاريخ ٢٠١٥/١/١١.

الرد :

وافق مجلس الادارة المنعقد بجلسته رقم (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧ على اعتماد توصية لجنة المراجعة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٤ بشأن دراسة احتساب مخصص للعملاء المتعثرين من صافى قيمة الاقساط المتأخرة و نظراً لوجود نزاع قضائي قائم ويتم دراسة المخصص وفقا للتدفقات النقدية المتوقعة من العملاء وحيث يصعب معرفة قيمتها حاليا لذا يصعب احتساب دراسة المخصص وترجئ لمزيد من الدراسة ، وسيتم موافاتكم بتقرير بموقف القضايا المرفوعة من الشركة فورا صدور احكام قضائية بشأن الدعاوى المرفوعة من الشركة والحصول على تقرير الخبير واجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن ٠

الملاحظة :

- لم يرد للشركة أية مصادقات من جامعة ٦أكتوبر خلال الفترة المالية الدورية من ٢٠١٧/٩/١حتي ٢٠١٨/٢/٢٨ لوجود خلاف ونزاع قضائي بينهما مازال متداول بالقضاء، علماً بأن آخر مصادقة وردت للشركة من الجامعة بتاريخ٢٠١٧/١٠/٤علي الرصيد الدائن للشركة في٣١ /٢٠١٧/٨بمبلغ نحو٥٦٢,٠٩٨ مليون جنيه، وقد رفضت الشركة المصادقة وتم مخاطبة الجامعة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٨ موضحا به "أن الرصيد بها يخالف الواقع الثابت بالمستندات ولا يطابق ما ورد بدفاتر الشركة والجامعة للأعوام السابقة، وتعد المصادقة غير صحيحة لكونها تغافلت الوضع الفعلي والقائم للشركة والجامعة منذ نشأتهما ومساهمة الشركة في راس مال جامعة ٦ أكتوبر بمبلغ ٩٥٥,٧٠٠مليون جنيه بنسبة ٩٩,٦٨% ولا يمكن اجراء مقاصة للأرصدة ذات الطبيعة المختلفة".

مازال الجهاز عند رأيه لحين الانتهاء من حسم الخلاف مع جامعة ٦أكتوبروالمرفوع بشأنه عدة قضايا مازالت متداولة وإنذارات قانونية مع ضرورة موافاتنا بالمستجدات في تلك القضايا وما يصدر من أحكام بشأنها للحفاظ علي حقوقها وحقوق مساهمي المال العام بالشركة.

الرد :

احالة للرد السابق وسيتم موافاتكم بتقرير من المستشار القانوني في حالة صدور احكام قضائية جديدة ٠

الملاحظة :

- تضمنت المصروفات المستحقة قيمة غرامات التأخير الموقعة علي الشركة بنحو ١٢٧ألف جنيه من هيئة الرقابة المالية عن التأخير في موافاة الهيئة بالقوائم المالية للشركة في٢٠١٧/٥/٣١عن الفترة من٧/١٥حتي٢٠١٧/١١/١٩وذلك لمخالفة الشركة لأحكام المادة(٦٥مكرر) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥لسنة ١٩٩٢.

- مخالفة الشركة لبعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ وتعديلاتها ومنها ما يلي:

١- مخالفة الشركة لأحكام المادة (٤٦) بشأن التأخر في اعداد المركز المالي الدوري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٨/٢/٢٨ حيث تم اعتماده من مجلس إدارة الشركة المنعقد بجلسته (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧حيث تنص المادة " يتم اعداد القوائم المالية الدورية (الربع السنوية) خلال خمسة وأربعين يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء الفترة المالية".

٢- مخالفة الشركة للبند الرابع من المادة رقم (١٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ بشأن الالتزام بتضمين تشكيل أعضاء مجلس الإدارة الجديد للشركة عضوين مستقلين على الأقل، حيث تم تجديد دورة مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات خلال الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠١٦/٣/٩ وقد تم اختيار عضو واحد فقط مستقل بجلسة مجلس الادارة رقم ١١٤ المنعقدة في ٢٠١٦/٣/١٠والذي تقدم باستقالته لمجلس إدارة الشركة رقم (١١٩) بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٩.

الرد :

قامت الشركة بسداد كافة الغرامات وسيتم الالتزام بالمواعيد في الفترة الحالية المحددة لاعتماد القوائم المالية حتى لا تتكبد الشركة الغرامات المنصوص عليها بالمادة رقم (٦٥) مكرر من القانون سالف الذكر.

الملاحظة :

- مخالفة الشركة لبعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ وتعديلاتها ومنها ما يلي:

٣- مخالفة الشركة لأحكام المادة (٤٦) بشأن التأخر في اعداد المركز المالي الدوري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٨/٢/٢٨ حيث تم اعتماده من مجلس إدارة الشركة المنعقد بجلسته (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧حيث تنص المادة " يتم اعداد القوائم المالية الدورية (الربع السنوية) خلال خمسة وأربعين يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء الفترة المالية".

٤- مخالفة الشركة للبند الرابع من المادة رقم (١٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ بشأن الالتزام بتضمين تشكيل أعضاء مجلس الإدارة الجديد للشركة عضوين مستقلين على الأقل، حيث تم تجديد دورة مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات خلال الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠١٦/٣/٩ وقد تم اختيار عضو واحد فقط مستقل بجلسة مجلس الادارة رقم ١١٤ المنعقدة في ٢٠١٦/٣/١٠والذي تقدم باستقالته لمجلس إدارة الشركة رقم (١١٩) بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٩.

الرد :

التأخير كان بسبب تأخر الجمعية العامة التى نتج عنه حجب الجامعة للميزانية وحجب استثمارات الشركة وما استتبع من إجراءات قانونية قامت وتقوم بها الشركة .

الملاحظة :

- مازال الجهاز عند رأيه من ضرورة قيام الشركة باتخاذ اللازم نحو اعداد الدراسات اللازمة لتوفير مصادر التمويل اللازمة للنهوض بالشركة وتفعيل باقي أغراض أنشطتها المدرجة بنظامها الأساسي خلاف نشاط التأجير التمويلي مع التوسع في نشاط التأجير التمويلي لما يعود على الشركة بالنفع وتعظيم إيراداتها، خاصة في ضوء عدم قدرة الشركة على تحصيل عائد استثماراتها من الجامعة وكذا القيمة الإيجارية لبعض عقود التأجير التمويلي المبرمة مع الجامعة والمعاهد.

الرد :

سيتم مراعاة ذلك فورا الانتهاء من النزاع القانوني القائم بين الجامعة والشركة .

الملاحظة :

عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في٢٠١٨/٢/٢٨ حيث بلغت التزاماتها المتداولة ومستحقة السداد خلال عام نحو ٣٥٨ مليون جنيه في حين بلغت أصولها المتداولة نحو ١٥٤ مليون جنيه مما يشير إلى وجود خلل بالهيكل التمويلي للشركة.

الرد :

العامل المؤثر في ذلك هو دائنية جامعة ٦ أكتوبر والبالغة نحو ٢٦٨.٦٣٠ مليون جنيه وهي دائنية ينبغي أن تكون طويلة الأجل ناتجة عن نقل التسهيلات الائتمانية للجامعة وفور الانتهاء من الإجراءات التنظيمية القانونية بين المؤسستين علما بأنه تم مخاطبة الجامعة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٢ بشأن ابرام اتفاقية طويلة الاجل لسداد هذه الدائنية وسيعاد تبويبها حينذاك في حساب الالتزامات غير المتداولة فى ضوء الكفالة التضامنية التى تتحملها الشركة تجاه البنوك الدائنة للجامعة .

مسئول علاقات المستثمرين

اشرف محمد ابراهيم

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

أ.د / احمد زكى بدر